الأبعاد الاجتماعية لترسيخ الحوار الوطني العراقي ما بعد العام ٢٠١٤م: دراسة في الآليات والمرتكزات

م.م. زهراء موسى جابر
جامعة بغداد_ كلية علوم الهندسة الزراعية_بغداد_العراق.
الايميل: Zahraa.m@coagri.uobaghdad.edu.iq / رقم الهاتف: ٠٧٧٣٣٥٣٨١٥٣

Abstract:

The bloody events that followed the invasion of ISIS, and the subsequent security collapses and sectarian and ethnic tensions contributed to deepening divisions between Iraqi societal components. which accommodates ethnic, religious and cultural diversity.

Accordingly, this research deals with an in-depth study of the social dimensions that can contribute to activating and consolidating national dialogue, as the social dimension is a key pillar for finding sustainable solutions to internal conflicts, and to create an environment conducive to dialogue based on cooperation and community participation.

الملخص:

يشكل الحوار الوطني أداة محورية لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي في المجتمعات التي تواجه تحديات داخلية معقدة، ويبرز هذا الموضوع في الحالة العراقية بوضوح بعد العام ٢٠١٤، فالأحداث الدامية التي أعقبت اجتياح تنظيم داعش، وما تبعه من انهيارات أمنية وتوترات طائفية وعرقية أسهمت في تعميق الانقسامات بين المكونات المجتمعية العراقية؛ ففي هذا السياق، يكتسب الحوار الوطني أهمية كبرى على اعتبار انه وسيلة لإعادة بناء الثقة بين الأطراف المختلفة، وترسيخ التعايش السلمي، وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة التي تستوعب التنوع العرقي والديني والثقافي.

وعليه، يتناول هذا البحث دراسة معمقة للأبعاد الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في تفعيل الحوار الوطني وترسيخه، إذ يعد البعد الاجتماعي ركيزة أساسية لإيجاد الحلول المستدامة للصراعات الداخلية، ولخلق بيئة مواتية للحوار القائم على التعاون والمشاركة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: الحوار الوطني، الابعاد الاجتماعية، العراق.

المقدمة:

في ظل التحديات السياسية والاجتماعية المتزايدة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، أصبح الحوار الوطني ضرورة ملحة لاستدامة الاستقرار، وتعزيز التماسك الاجتماعي، فالمجتمعات المتنوعة ثقافياً واثنياً تكون أكثر عرضة للصراعات والتوترات، خاصة في أوقات التحولات العميقة أو الأزمات. وفي هذا السياق، يشكل الحوار الوطني وسيلة استراتيجية لا غنى عنها لتحقيق التفاهم المشترك بين مختلف الأطراف الفاعلة عن طريق خلق فضاء آمن ومحايد يُتيح للأفراد والجماعات مناقشة قضاياهم بشكل عقلاني ومتوازن؛ إذ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الاجتماعية التي تساهم في ترسيخ الحوار الوطني في العراق ما بعد عام ٢٠١٤م، مع التركيز على الآليات والمرتكزات الأساسية لتحقيق تماسك اجتماعي مستدام، فالعراق يشكل نموذجاً فريداً لبيئة متعددة الثقافات والهويات، وقد تعرضت البنية الاجتماعية والسياسية فيه لهزات كبيرة نتيجة الصراعات المسلحة، وظهور تنظيمات متطرفة مثل داعش، مما أوجد تحديات كبرى أمام بناء حوار وطني شامل.

وعليه؛ تركز الدراسة على مجموعة من المحاور: أبرزها التنوع العرقي والديني كعامل تأثيري في العلاقات الاجتماعية، ودور المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والإعلامية في تعزيز ثقافة الحوار، وإعادة

بناء الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة. إذ أن عملية ترسيخ الحوار الوطني في العراق يتطلب تطوير آليات مؤسسية تضمن مشاركة فاعلة لجميع الأطراف المجتمعية، وتفعيل دور المجتمع المدني كوسيط لبناء الثقة، وتعزيز الخطاب الإعلامي والتعليمي الذي يدعم قيم التسامح والتعايش. كما تقدم الدراسة توصيات عملية تشمل دعم المناهج التعليمية لتعزيز مفاهيم المواطنة المشتركة، وتوجيه الإعلام ليكون منصة لتعزيز ثقافة الحوار، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات المتغيرة وتحقيق استقرار مستدام.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه البحث من التحديات الكبيرة التي واجهها العراق بعد العام ٢٠١٤، ومنها تصاعد الانقسامات المجتمعية نتيجة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، كما تسلط الضوء على دور الأبعاد الاجتماعية في إعادة بناء النسيج الوطني، فضلاً عن تقديم حلول مستدامة وآليات مبتكرة لدعم الحوار الوطني، بما يحقق الاستقرار والتماسك المجتمعي.

هدف البحث:

يكمن هدف البحث في:

١. تحليل التأثيرات الاجتماعية للأحداث التي شهدها العراق بعد ٢٠١٤ على الحوار الوطني.
٢. تحديد أبرز الآليات والمرتكزات الاجتماعية القادرة على تعزيز الحوار الوطني في ظل الظروف الراهنة.
٣. صياغة توصيات عملية لتفعيل الحوار الوطني عبر التعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقيادات المحلية.

إشكالية البحث:

يعد العراق من الدول التي واجهت أزمات اجتماعية وسياسية معقدة، خاصة بعد اجتياح تنظيم داعش لمناطق واسعة عام ٢٠١٤، وما تبع ذلك من نزاعات طائفية وقومية. بناءً على ذلك، تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال التالي: كيف يمكن للأبعاد الاجتماعية أن تسهم في ترسيخ الحوار الوطني العراقي ما بعد العام ٢٠١٤، وما هي الآليات والمرتكزات التي يمكن أن تُعتمد لتحقيق ذلك؟

فرضية البحث:

تكمن فرضية البحث في أن الأبعاد الاجتماعية بما في ذلك تعزيز الثقة المتبادلة بين المكونات، بناء هوية وطنية جامعة، ودعم المؤسسات المجتمعية، تمثل ركائز أساسية لتفعيل الحوار الوطني وتحقيق استقراره في العراق بعد العام ٢٠١٤.

منهجية البحث:

استندت منهجية البحث على: المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التحديات والفرص المرتبطة بالحوار الوطني في العراق؛ فضلاً عن المنهج الاستقرائي لاستنتاج أبرز المرتكزات والآليات القابلة للتطبيق بناءً على التجارب الوطنية والدولية.

حدود البحث:

١. الحدود الزمنية: تغطي الدراسة المرحلة ما بعد العام ٢٠١٤ لغاية الوقت الراهن، وهي فترة تتميز بمرحلة ما بعد تحرير المناطق من تنظيم داعش.
٢. الحدود الموضوعية: تُركز الدراسة على الأبعاد الاجتماعية للحوار الوطني، دون التطرق بشكل تفصيلي للجوانب السياسية أو الاقتصادية.
٣. الحدود المكانية: تركز الدراسة على العراق كمجال بحثي.

هيكلية البحث:

قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، فقد تطرق المبحث الأول الى الإطار المفاهيمي لمفهوم الحوار الوطني والذي بدورة قسم الى ثلاثة مطالب؛ في حين تناول المبحث الثاني الأبعاد الاجتماعية لترسيخ الحوار الوطني في العراق بعد العام ٢٠١٤، والذي قسم الى ثلاثة مطالب؛

وتطرق المبحث الثالث الى بيان الآليات والمرتكزات لتفعيل الحوار الوطني في العراق بعد العام ٢٠١٤ والذي تم تقسيمه الى ثلاثة مطالب؛ وخاتمة تحتوي على الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمفهوم الحوار الوطني

يُمثل الحوار الوطني أداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي في المجتمعات التي تواجه تحديات سياسية أو اجتماعية عميقة، ففي العراق تبرز أهمية الحوار الوطني كوسيلة لإعادة بناء الثقة بين المكونات المجتمعية وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها البلاد ما بعد العام ٢٠١٤.

المطلب الاول: تعريف الحوار الوطني:

يعبر الحوار عن التواصل بين الأطراف لتحقيق فهم مشترك، ففي اللغة فأن كلمة الحوار مشتق من الجذر الثلاثي "حَوَرَ"، ويعني الرجوع أو التراجع عن شيء إلى شيء آخر، كما يشير الى: "النقاش أو المحادثة بين شخصين أو أكثر بهدف التفاهم أو تبادل الآراء". كما ورد في المعاجم العربية أن الحوار يعني المحاورة والمجادلة، أي تبادل الحديث أو النقاش بين طرفين أو أكثر بهدف الوصول إلى فهم مشترك[١]، في حين كلمة "وطني"، مشتقة من كلمة "وطن"، وتعني الأرض التي يعيش عليها الإنسان وينتمي إليها[٢].

اما اصطلاحاً يُعرف الحوار الوطني بأنه: عملية منظمة وشاملة تهدف إلى إشراك مختلف الأطراف والمكونات المجتمعية في نقاشات بنّاءة حول قضايا محورية تخص الدولة والمجتمع، بهدف التوصل إلى توافقات تعزز الوحدة الوطنية وتدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي[٣]. كما يعرف على انه: أحد الأدوات الرئيسية لإدارة الأزمات في الدول متعددة الثقافات أو التي تعاني من نزاعات داخلية. فهو ليس مجرد نقاش بل عملية استراتيجية تُبنى على أسس التفاهم المتبادل والاحترام بين الأطراف المختلفة[٤]، ويرى بعض الباحثين بأن الحوار الوطني هو عملية تفاعلية تهدف إلى معالجة الانقسامات المجتمعية والسياسية عبر بناء أرضية مشتركة بين المكونات المتنوعة، مع التركيز على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات[٥]، وقد عرّفته الأمم المتحدة بأنه: إطار جامع يهدف إلى تعزيز الشمولية والتعايش السلمي من خلال إيجاد حلول متفق عليها للقضايا التي تؤثر على وحدة واستقرار الدولة[٦]، ويستند الحوار الوطني على مجموعة من العناصر ونذكر منها[٧]:

١. التعددية: يقوم الحوار الوطني على إشراك جميع الفئات السياسية والاجتماعية دون إقصاء، مما يعزز فرص النجاح.
٢. الهدف المشترك: يسعى الحوار إلى تحقيق غايات عامة تخدم المصلحة الوطنية، مثل تحقيق الاستقرار، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وضمان التنمية المستدامة.
٣. إطار قانوني ومؤسسي: لضمان مصداقية الحوار وفعاليته، يجب أن يتم تنظيمه وفق إطار قانوني واضح ودعم مؤسسي مستدام.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، المجلد ٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢١٤.

(٢) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط ٣، ٢٠٠٤، ص ٦٥٠.

(٣) الجمعية العربية للعلوم السياسية، "الحوار الوطني: رؤية شاملة"، ٢٠١٦، ص ٣٣.

(٤) صالح عبد الرحمن، إدارة الأزمات وبناء السلام: دراسة مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧، ص٧٨.

(٥) محمد فؤاد عبد الباسط، الحوار الوطني وآليات المصالحة الوطنية، القاهرة: دار النهضة، ٢٠١٨، ص ١١٢.

(٦) تقرير الأمم المتحدة، "أهمية الحوار الوطني في تعزيز السلام المستدام"، نيويورك، ٢٠٢٠، ص ٢٥.

(٧) محمد فؤاد عبد الباسط، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

٤. احترام التنوع: يدعو الحوار الوطني إلى احترام التنوع الثقافي والعرقي والديني، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا في دول مثل العراق التي تتميز بتعددية مجتمعية.

المطلب الثاني: أنواع الحوار الوطني وأهميته

اولاً: أنواع الحوار الوطني: تتلخص أنواع الحوار الوطني فيما يأتي[١]:

١. الحوار السياسي: يركز الحوار السياسي على مناقشة القضايا السياسية، مثل إصلاح النظام السياسي، حقوق المشاركة السياسية، تعديل الدستور، والإصلاحات الانتخابية. يشمل هذا النوع من الحوار الأطراف السياسية المختلفة بهدف الوصول إلى توافق حول قواعد اللعبة السياسية.
٢. الحوار الاقتصادي: يهتم الحوار الاقتصادي بمناقشة القضايا الاقتصادية مثل توزيع الثروات، السياسات المالية، البطالة، وإصلاح النظام الاقتصادي. يهدف هذا النوع إلى تحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومتوازنة، ويشمل عادة الحكومة، القطاع الخاص، والنقابات.
٣. الحوار الاجتماعي: يشمل الحوار الاجتماعي مناقشة القضايا الاجتماعية كالتعليم، الصحة، العدالة الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي. يهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي، وغالبًا ما يشمل منظمات المجتمع المدني، والنقابات، والمؤسسات الحكومية.
٤. الحوار الثقافي: يركز الحوار الثقافي على القضايا المتعلقة بالهوية الثقافية، حقوق الأقليات، التراث، والتنوع الثقافي. يهدف هذا النوع إلى تعزيز التفاهم بين المجموعات الثقافية المختلفة، وحماية حقوقها وتعزيز التسامح.
٥. الحوار الأمني: يعالج الحوار الأمني القضايا المرتبطة بالأمن والسلام، مثل مكافحة التطرف، التحديات الأمنية الداخلية والخارجية، ونزع السلاح. يهدف إلى بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وضمان تحقيق الأمن المشترك.

يساعد تنوع الحوار الوطني على تناول قضايا المجتمع من زوايا متعددة ويعزز فرص تحقيق التنمية الشاملة والسلام الاجتماعي. اما أهميته فتتركز فيما يأتي[٢]

١. تعزيز الوحدة الوطنية: يُعد البعد الاجتماعي عنصرًا أساسيًا في تعزيز الوحدة الوطنية. فحينما يشعر الأفراد بأنهم جزء من كيان اجتماعي مشترك، يزيد ذلك من استعدادهم للمشاركة في الحوار والعمل معًا لتحقيق أهداف وطنية مشتركة.
٢. تعزيز التفاهم والتسامح: يلعب البعد الاجتماعي دورًا حيويًا في تعزيز التفاهم والتسامح بين الفئات المختلفة. عندما يتم قبول التنوع الاجتماعي والثقافي، يصبح الحوار الوطني أكثر فعالية ويساعد في تقليل التوترات والنزاعات.
٣. تحقيق العدالة الاجتماعية: يُسهم البعد الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية الحوار. عندما يشعر الأفراد بأن حقوقهم ومصالحهم مُعترف بها، يكونون أكثر استعدادًا للمشاركة في الحوار وبناء مجتمع عادل.
٤. زيادة المشاركة المجتمعية: البعد الاجتماعي يعزز من المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع في الحوار الوطني. كلما زادت المشاركة، زادت الفرص للحصول على آراء وأفكار متنوعة، مما يسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة وتحقيق توافق أكبر.
٥. تطوير قيم المواطنة: يسهم البعد الاجتماعي في تطوير قيم المواطنة والانتماء. من خلال تعزيز الهوية الوطنية، يصبح الأفراد أكثر وعيًا بأهمية مشاركتهم في الشأن العام، مما يدعم الحوار الوطني.

---

(١) محمد عبد الفتاح، "الحوار الوطني والديمقراطية"، ٢٠١٨. معهد بروكينغز، "أهمية الحوار الأمني في تحقيق الاستقرار"، ٢٠١٥. تقرير "دور الحوار الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي"، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦.

(٢) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أهمية البعد الاجتماعي في تعزيز الوحدة الوطنية والحوار"، ٢٠١٧. منظمة اليونسكو، "التسامح وتعزيز الحوار الوطني: رؤية اجتماعية"، ٢٠١٦. معهد الدراسات الاجتماعية، "المواطنة والمشاركة في الحوار الوطني: نحو بناء مجتمع مستدام"، ٢٠٢٠.

المطلب الثالث: مستويات الحوار الوطني

تتمثل مستويات الحوار الوطني فيما يأتي[١]:

١. المستوى الرسمي: يتضمن الحوار الذي يجري بين المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية والجهات الرسمية. يهدف هذا النوع من الحوار إلى وضع السياسات العامة وتطوير التشريعات والقرارات الوطنية، وغالبًا ما يتم تحت إشراف مؤسسات سياسية أو حكومية.
٢. المستوى المجتمعي: يُشير إلى الحوار الذي يتم بين مختلف الفئات الاجتماعية، مثل المجتمع المدني، الجمعيات الأهلية، والمواطنين. يهدف هذا الحوار إلى تعزيز المشاركة الشعبية وإشراك جميع فئات المجتمع في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحهم واحتياجاتهم.
٣. المستوى الثقافي: يتناول هذا المستوى الحوار الذي يحدث في الإطار الثقافي، ويشمل النقاشات حول القيم والمعتقدات والأيديولوجيات المختلفة. يهدف إلى تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الثقافات المتنوعة في المجتمع.
٤. المستوى الاقتصادي: يشمل الحوار المتعلق بالقضايا الاقتصادية والتنمية المستدامة. يهدف إلى مناقشة السياسات الاقتصادية وسبل تحسين الأوضاع الاقتصادية، ويجمع بين القطاعين العام والخاص، وكذلك ممثلي المجتمع المدني.
٥. المستوى الدولي: يشير إلى الحوار الذي يجري بين الدول أو بين المنظمات الدولية والمحلية حول القضايا المشتركة، مثل الأمن والسلام والتنمية. يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وتحقيق التوافق حول القضايا العالمية.

المبحث الثاني: الأبعاد الاجتماعية لترسيخ الحوار الوطني في العراق بعد العام ٢٠١٤

المطلب الأول: البعد الثقافي

اولاً: أهمية الثقافة الوطنية المشتركة في دعم الحوار.

تمثل الثقافة الوطنية المشتركة ركيزة أساسية لتوفير أرضية للتفاهم بين مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية، ففي العراق الذي شهد بعد عام ٢٠١٤ تحديات وجودية تمثلت في تصاعد التوترات الطائفية، الانهيار الأمني، واحتلال تنظيم "داعش" لمناطق واسعة، أصبح من الضروري البحث عن أسس وطنية جامعة لتعزيز الحوار وإعادة بناء الهوية الوطنية[٢]. فالعراق بلد يمتلك مقومات ثقافية غنية يمكن أن تكون أساسًا للحوار الوطني، والتي نذكر منها[٣]:

١. الإرث الحضاري المشترك: يمثل تاريخ العراق كمهد للحضارات الإنسانية (السومرية، البابلية، الآشورية، الإسلامية) مصدر فخر لجميع العراقيين، وهو عامل موحد يمكن استثماره لتعزيز الانتماء الوطني.
٢. القيم الاجتماعية المشتركة: مثل الكرم، الشجاعة، واحترام الكبار، متجذرة في الثقافة العراقية، وتُعد عناصر مشتركة بين كافة المكونات.
٣. الفنون والأدب: الأدب والشعر العراقي لطالما عكس تجربة الوحدة الوطنية؛ فعلى سبيل المثال، تعبر قصائد بدر شاكر السياب عن معاناة وهموم كل العراقيين، بغض النظر عن خلفياتهم.

---

(١) نادية الكردي، الحوار الوطني: أسس وتجارب، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٢١، ص ٧٢.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أهمية الحوار المجتمعي في تعزيز المشاركة"، ٢٠١٩. تقرير مؤسسة الفكر العربي، "الحوار الاقتصادي: تحديات وآفاق"، ٢٠٢١. معهد الدراسات الدولية، "الحوار الدولي: آليات وتعزيز التعاون بين الدول"، ٢٠١٩.

(٢) أحمد علي، الثقافة ودورها في بناء السلم المجتمعي: دراسة حالة العراق، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ١٥، ٢٠٢٠، ص. ٣٠.

(٣) نزار الكعبي، الثقافة الوطنية ومواجهة التطرف، دار النهضة، ٢٠٢١، ص. ٥١. وينظر كذلك: حسن علوان، القيم الدينية المشتركة وأثرها في الحوار الوطني، مجلة الفكر الإسلامي، العدد ١٤، ٢٠١٩، ص. ٣٥.

وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة، يواجه العراق تحديات واسعة تعيق استثمار الثقافة الوطنية في دعم الحوار، التي نذكر منها[١]:

١. تسييس الثقافة: أدى استخدام الهوية الثقافية كأداة سياسية إلى تعميق الانقسامات بدلاً من تخفيفها.
٢. ضعف المؤسسات الثقافية: تعاني المؤسسات الثقافية في العراق من نقص التمويل وضعف التنسيق، مما يقلل من فعاليتها في تعزيز الحوار الوطني.
٣. الخطاب الإعلامي الموجه: كثيرًا ما يُركز الإعلام على الانقسامات بدلاً من تسليط الضوء على القواسم المشتركة، مما يُفاقم التوترات.

ثانياً: دور التنوع الثقافي في تعزيز خطاب التسامح والتعايش.

يشير الباحثون إلى أن المجتمعات المتنوعة ثقافياً تواجه تحدياً في بناء هويات وطنية شاملة، ولكنها تمتلك أيضاً فرصة لبناء نموذج من التعايش إذا تم توظيف هذا التنوع إيجابياً وذلك بالرجوع الى الدين ومبادئ التسامح واحترام الآخر المختلف والمحمّل بثقافة أخرى مغايرة تصبو الى تنوع ولا يجد هذا الاخير نجاعته وانتشاره الا بمبادئ روحية وهي التعايش والاعتدال ونبذ التطرّف والعنف عبر حوار عقلاني فيه احترام حريّة الآخرين في شكل حضاري لا نمطي يؤسس ويؤطر لوحدة شاملة وقويّة تجمع اغلب الثقافات تحت مظلة التعايش والاعتراف وتشجيع الانفتاح الفكري، والمعرفي مع تنمية مهارات التفاهم وهذا يعمق التسامح والعدالة بين فئات المجتمع؛ لان الغلظة والشّدة في العلاقات الاجتماعية هي الاصل لان فقدان ثقافة الفهم وغياب التعايش لا يحافظان على التنوع الثقافي، وانما يشكل خطراً عليه ويساهم في تشتت كيانات المجتمع. لهذا فان الدعوة للمحافظة على التنوع الثقافي معناها دعوة لإحلال سلام وتعايش واعتدال كمراتب عليا حتى تنجح الثقافة الخصبة والمتشبّعة بروح ثقافات اخرى في الحفاظ على قوتها[٢]. ففي العراق يشكل التنوع الثقافي فرصة وتحدياً عندما يُدار بشكل سليم، إذ يمكن للتنوع أن يصبح أداة لإثراء الحوار الوطني عبر تبادل الأفكار والتجارب الثقافية بين المكونات المختلفة، فعلى سبيل المثال يعكس الأدب الشعبي العراقي، مثل الشعر والقصص التراثية، وحدة الشعب رغم تعدد ثقافاته؛ ومع ذلك، فإن الاستغلال السياسي للتنوع الثقافي أدى إلى تفاقم التوترات بين المكونات العراقية، مما جعل خطاب التسامح هشاً في بعض الأحيان، وقد برزت الحاجة إلى مؤسسات وطنية تعزز هذا الخطاب عبر إطلاق مبادرات إعلامية وتعليمية تعكس القواسم الثقافية المشتركة، إذ أظهرت تجربة المجتمعات الأخرى أن التنوع الثقافي لا يُعد تهديداً بحد ذاته، وإنما يكمن التحدي في إدارة هذا التنوع بشكل يعزز الوحدة الوطنية دون طمس خصوصيات الأطراف المختلفة[٣].

المطلب الثاني: البعد الديني

يُعد العراق نموذجًا معقدًا لتعددية دينية وإثنية فريدة. يمكن للدين أن يكون إما عامل وحدة وسلام أو سببًا للصراعات إذا أُسيء توظيفه. في العراق بعد العام ٢٠١٤، برزت أهمية استثمار البعد الديني لتعزيز الحوار الوطني، خاصة في ظل التحديات الطائفية والإرهابية التي شهدتها البلاد. فالدين في جوهره يدعو إلى القيم الإنسانية المشتركة التي تُشكل أساسًا لتعزيز التفاهم بين مختلف مكونات المجتمع العراقي[٤].

بعد العام ٢٠١٤، تزايدت التحديات الاجتماعية والسياسية في العراق نتيجة لانهيار الوضع الأمني بعد سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على أجزاء واسعة من البلاد. في ظل هذه الأزمات المتفاقمة، برزت

(١) حيدر الخفاجي، الإعلام وتأثيره على الثقافة الوطنية، مجلة الإعلام العربي، العدد ١٢، ٢٠١٨، ص. ٥٠. وينظر كذلك: علي الأسدي، مستقبل المؤسسات الثقافية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥، ٢٠٢١، ص. ٦٢.

(2) Eric Mirlin DE LaBar la notion de tresor national entre identity, Paris ;2015,p26.

(٣) محمد سعيد، إدارة التنوع الثقافي في المجتمعات المتعددة، دار الفكر، ٢٠١٨، ص. ٤٨.

(٤) أحمد الكرخي، الديانات التوحيدية ودورها في تعزيز التعايش السلمي، مجلة الحوار الثقافي، العدد ١٢، ٢٠٢٠، ص. ٣٤.

القيادات الدينية كلاعب محوري في بناء جسور التواصل المجتمعي وتعزيز الوحدة الوطنية، مستندةً إلى موقعها التاريخي والاجتماعي المؤثر في المجتمع العراقي.

لعبت المرجعية الدينية الشيعية في النجف الأشرف دورًا بارزًا، وبرزت فتوى "الجهاد الكفائي" الصادرة عن السيد علي السيستاني في يونيو ٢٠١٤ كمنعطف رئيسي. دعت الفتوى العراقيين إلى التكاتف لمواجهة التهديد الإرهابي، وأكدت على حماية جميع المكونات الاجتماعية، بغض النظر عن طوائفهم وأعراقهم. هذه الفتوى لم تكن فقط أداة لتحفيز المقاومة العسكرية، بل جسدت رسالة واضحة لنبذ الطائفية والدعوة إلى تعزيز الوحدة الوطنية. استمرت المرجعية، عبر بياناتها وخطب الجمعة، في التأكيد على أهمية احترام حقوق الأقليات مثل المسيحيين والإيزيديين، وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية كأساس للوحدة الوطنية[١]. على الجانب السني، واجهت القيادات الدينية تحديات كبيرة في ظل تعقيدات الوضع الأمني والسياسي. ومع ذلك، أطلق العديد من علماء الدين السنة مبادرات لتعزيز الحوار مع الأطراف الشيعية والمكونات الأخرى، خاصة بعد تحرير المدن من سيطرة تنظيم داعش. هذه المبادرات كانت تهدف إلى معالجة آثار السياسات السابقة التي عمقت التوترات الطائفية، وساهمت بشكل ملحوظ في إعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع[٢].

إضافة إلى ذلك، شهد العراق بعد العام ٢٠١٤ مبادرات متعددة للتواصل المجتمعي بين الأديان والطوائف. لعبت مؤسسات مثل دار الإفتاء العراقية والوقف الشيعي أدوارًا مهمة في تنظيم مؤتمرات جمعت ممثلين عن مختلف الطوائف والأديان، لتعزيز التفاهم المتبادل ونشر قيم التعايش السلمي. على سبيل المثال، ركزت المؤتمرات التي نُظمت في بغداد وأربيل على المصالحة الوطنية، وأعادت التأكيد على أن الهوية العراقية تجمع الجميع رغم اختلافاتهم الدينية والطائفية[٣].

كما كانت القيادات الدينية عنصرًا فعالًا في معالجة أزمة النازحين والمهجرين التي خلفتها الحرب مع داعش. في هذا السياق، صدرت فتاوى وتصريحات تشجع على المصالحة المحلية وإعادة المهجرين إلى مناطقهم، خصوصًا في المناطق المتضررة مثل الموصل وسنجار. عملت القيادات الدينية كوسيط لتخفيف التوترات بين العائدين والسكان المحليين، مما ساعد على إعادة بناء النسيج الاجتماعي في تلك المناطق[٤].

على الرغم من هذه الجهود، واجهت القيادات الدينية تحديات عديدة، أبرزها التأثير السياسي على عملها. فقد حاولت بعض الجهات استغلال الخطاب الديني لتحقيق مكاسب سياسية، مما أثر على مصداقية بعض القيادات في عيون الجمهور. إضافة إلى ذلك، استمرت الانقسامات الطائفية في تشكيل عائق أمام المبادرات الحقيقية للحوار، خاصة في ظل ضعف البنية المؤسسية للدولة العراقية[٥].

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي

بعد العام ٢٠١٤، واجه العراق تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة الأزمات الأمنية والسياسية التي خلفها اجتياح تنظيم "داعش" لمساحات واسعة من البلاد. في هذا السياق، أصبح البعدان الاقتصادي والاجتماعي عاملين أساسيين في ترسيخ الحوار الوطني، حيث تسعى الدولة إلى تجاوز آثار هذه الأزمات وإعادة بناء النسيج الاجتماعي لتحقيق الاستقرار والتنمية.

اولاً: تأثير الازمات الاقتصادية على النسيج الوطني.

(١) علي الشمري، فتوى الجهاد الكفائي ودورها في مواجهة داعش، مجلة الدراسات الدينية، العدد ١٧، ٢٠١٨، ص. ٢٣.

(٢) حسن الجبوري، دور رجال الدين السنة في تعزيز المصالحة الوطنية في العراق، دار الحكمة، ٢٠٢٠، ص. ٣٧.

(٣) المصدر نفسة.

(٤) ندى الكرخي، إعادة المهجرين ودور المرجعية الدينية، مركز الدراسات الوطنية، ٢٠٢١، ص. ٤٢.

(٥) خالد الزبيدي، السياسة والدين في العراق ما بعد ٢٠١٤، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٥، ٢٠٢١، ص. ٣٣. ينظر كذلك: تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، ٢٠١٨.

تسببت الحرب ضد داعش في دمار واسع للبنية التحتية، لا سيما في المناطق التي شهدت صراعًا مباشرًا، مثل الموصل والأنبار وصلاح الدين. وفقًا لتقرير البنك الدولي، قُدّرت تكلفة إعادة الإعمار بأكثر من ٨٨ مليار دولار، مما شكل ضغطًا كبيرًا على الاقتصاد العراقي، خاصة في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال تلك الفترة، الذي أدى إلى تقلص الإيرادات الحكومية بنسبة كبيرة[١].

كانت هذه الظروف دافعًا لإطلاق حوارات وطنية اقتصادية تهدف إلى تحسين العدالة في توزيع الموارد وتعزيز الشفافية. على سبيل المثال، لعبت المبادرات التي أطلقتها الحكومة العراقية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) دورًا مهمًا في فتح قنوات تواصل بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بشأن تقاسم الإيرادات النفطية. ساعد هذا الحوار في تخفيف التوترات السياسية وتعزيز التعاون الاقتصادي، مما عكس أهمية الاقتصاد كوسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية[٢].

إلى جانب ذلك، ركزت برامج إعادة الإعمار على إشراك المجتمع المحلي في عمليات البناء، ما ساهم في تعزيز الشعور بالانتماء والملكية للمشاريع التنموية. في محافظة نينوى، على سبيل المثال، تم تنفيذ مشاريع تدريب مهني للشباب المتضررين من الحرب لتمكينهم اقتصاديًا وإعادة دمجهم في المجتمع، وهو ما ساهم في تقليل التوترات الطائفية في هذه المناطق[٣].

ثانياً: العدالة الاجتماعية كعامل محفز للحوار الوطني.

من الناحية الاجتماعية، خلفت الحرب ضد داعش أزمات إنسانية عميقة، منها نزوح ما يزيد عن ٣.٢ مليون شخص داخل العراق بحلول العام ٢٠١٧، إضافة إلى الانقسامات الطائفية والعرقية التي أصبحت أكثر وضوحًا بعد الصراع[٤]. كان الحوار المجتمعي أداة أساسية لمعالجة هذه الأزمات، حيث أطلقت الحكومة بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية مبادرات للمصالحة الوطنية. ركزت هذه المبادرات على المناطق التي شهدت نزاعات حادة بين المكونات الاجتماعية المختلفة. على سبيل المثال، في الموصل، أُقيمت جلسات حوار بين شيوخ العشائر وزعماء المجتمعات المسيحية والإيزيدية لبحث سبل التعايش السلمي وتعزيز الثقة بين المكونات[٥].

علاوة على ذلك، لعبت المؤسسات الدينية دورًا رئيسيًا في تعزيز الحوار الاجتماعي، حيث دعت المرجعية الدينية العليا في النجف إلى المصالحة ونبذ الطائفية في خطب الجمعة، مؤكدة على أهمية الوحدة الوطنية كأساس لإعادة بناء العراق. في الوقت نفسه، شجعت القيادات السنية في الأنبار وصلاح الدين على تعزيز العلاقات مع المكونات الأخرى من خلال مبادرات محلية تركز على الحوار والتفاهم[٦].

المبحث الثالث: الآليات والمرتكزات لتفعيل الحوار الوطني في العراق بعد العام ٢٠١٤

يعد تفعيل الحوار الوطني في العراق بعد العام ٢٠١٤ أداة أساسية لمواجهة تداعيات الأزمات السياسية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد، وأبرزها سيطرة تنظيم داعش الإرهابي وما خلفه من انقسامات طائفية وعرقية. لقد أثبتت التجارب أن تعزيز التعايش السلمي وإعادة بناء اللحمة الوطنية يتطلب تبني آليات فعالة تعتمد على مرتكزات تضمن استدامة الحوار وتحقيق أهدافه. يناقش هذا المبحث الآليات

(١) البنك الدولي، تقرير تقييم الأضرار والاحتياجات في العراق، ٢٠١٨، ص. ٤.

(٢) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير الحوار الاقتصادي بين بغداد وأربيل، ٢٠١٩، ص. ١٩.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((UNDP، تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب في العراق، ٢٠٢٠، ص. ٣٨.

(٤) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ((UNHCR، تقرير النزوح الداخلي في العراق، ٢٠١٧، ص. ١٢.

(٥) علي الهاشمي، دراسات في الحوار الوطني: تحديات العراق، دار الجسر للنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص ٢١٧.لجنة المصالحة الوطنية، مبادرات المصالحة في نينوى بعد التحرير، ٢٠١٨، ص. ٢٢.

(٦) محمد الراوي، "دور القيادات الدينية في تعزيز التعايش السلمي"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ص ٥٥.ندى الكرخي، الفقر والبطالة في العراق: التحديات الاجتماعية والسياسية، دار الحكمة، ٢٠٢١، ص. ١٨.

والمرتكزات لتفعيل الحوار الوطني في العراق من خلال التركيز على الأبعاد العملية والإجرائية التي طبقتها الحكومة والقوى المجتمعية.

المطلب الأول: اليات تفعيل الحوار الوطني في العراق بعد العام ٢٠١٤

١. تعزيز المصالحة المحلية: شكلت المصالحة تحديًا معقدًا بالنظر إلى تنوع المجتمع العراقي واختلاف توجهاته العرقية والطائفية. جاءت مبادرات المصالحة المجتمعية لتعالج هذه التحديات من خلال جمع القادة المحليين والمجتمعات المتضررة في منصات حوار مفتوحة. مبادرات المصالحة في محافظتي الأنبار ونينوى ركزت على معالجة الأزمات الناتجة عن النزاعات المسلحة، إذ وفرت "لجان السلام المحلي" بيئة محايدة لحل النزاعات بين المكونات القبلية والطائفية. دعم مثل هذه البرامج جاء عبر تمويل دولي مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي وفر الدعم الفني والمالي لإنجاحها. تضمنت إنشاء مراكز سلام مجتمعية في المناطق المحررة لتقديم المشورة القانونية والنفسية للمتضررين من النزاعات، مما ساعد في إعادة بناء الثقة بين الأفراد والمؤسسات[١].

٢. تمكين المجتمعات المحلية: إشراك المجتمعات المحلية في صناعة القرارات وتفعيل الحوار يمثل خطوة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار. شكلت الحكومة العراقية مجالس محلية في المناطق المتضررة من النزاعات، تعمل كوسيط بين المواطنين والمؤسسات الرسمية. هذه المجالس ساهمت في تحديد أولويات المجتمعات وإيجاد حلول محلية للنزاعات، كما هو الحال في مجلس "سلام الموصل" الذي أنشئ في العام ٢٠١٧[٢]. المبادرات التي أطلقها المواطنون مثل حملة "عيش وتعايش" في محافظة صلاح الدين لعبت دورًا محوريًا في التقريب بين مختلف مكونات المجتمع، حيث ركزت على تنظيم فعاليات ثقافية ورياضية جمعت الشباب من خلفيات متنوعة[٣].

٣. تطوير الإطار القانوني الداعم للحوار: الإطار القانوني يعد أحد الأدوات الرئيسية لتعزيز الحوار الوطني. أصدرت الحكومة العراقية قوانين تهدف إلى معالجة آثار النزاعات وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المختلفة. على سبيل المثال، قانون "التعويض عن الأضرار الناتجة عن الإرهاب" لعام ٢٠١٨، الذي وفر آلية لتعويض الضحايا بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الطائفية، ما عزز من شعور المواطنين بالعدالة وشجعهم على الانخراط في عملية المصالحة[٤].

٤. تعزيز الحوار الإعلامي: الإعلام يشكل أداة فعالة لتوسيع نطاق الحوار الوطني وتعزيز رسائله. بعد ٢٠١٤، أصبح للإعلام دور متزايد في تقليل الاحتقان الطائفي والترويج للتعايش السلمي. أطلقت الحكومة العراقية بالتعاون مع مؤسسات إعلامية محلية ودولية برامج إذاعية وتلفزيونية مثل برنامج "أصوات من أجل السلام"، الذي ركز على نقل قصص النجاح في تعزيز الحوار والتعايش في المجتمعات المتضررة من الإرهاب. شكلت وسائل التواصل الاجتماعي منصة قوية للوصول إلى

(١) أحمد الهاشمي، "بناء الهوية الوطنية: تحديات وآفاق"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٥، ٢٠٢٠، ص ١١٢–١١٥.بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير المصالحة المجتمعية في نينوى، ٢٠١٩، ص. ٢٠.

(٢)فاطمة الزبيدي، "تمكين المجتمع المدني في العراق: دروس من التجربة الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد ١٠، ٢٠٢٢، ص ٩٦. سامر العبيدي، الشباب العراقي والمواطنة: آفاق التغيير، دار الكتاب العربي، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٧٨.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل مجالس السلام المحلية في العراق، ٢٠١٧، ص. ٢٥.

(٣) علي السعدي، الحوار الوطني وأبعاده الاجتماعية في العراق، دار الفكر، بغداد، ٢٠٢١، ص ٧٣–٧٨.حملة عيش وتعايش، تقرير المبادرات الشعبية لتعزيز التعايش، ٢٠١٩، ص. ٣١.

(٤) البرلمان العراقي، قانون التعويض عن الأضرار الناتجة عن الإرهاب، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٣١.

الشباب. حملة "وطن واحد"، التي أطلقتها منظمة شبابية عراقية، استطاعت من خلال منصات مثل "فيسبوك" و"تويتر" أن تخلق نقاشًا واسعًا حول أهمية التعايش وضرورة الحوار الوطني[١].

٥. تعزيز الدور الإقليمي والدولي: الدعم الدولي كان عنصرًا حاسمًا في تفعيل الحوار الوطني. قدمت بعثة الأمم المتحدة برامج لدعم المصالحة الوطنية، مثل برنامج "تعزيز العدالة الانتقالية"، الذي عمل على معالجة الانتهاكات السابقة وتشجيع المجتمعات المحلية على تجاوز الأزمات من خلال الحوار المبني على الثقة. كذلك، كان لدور دول الجوار، مثل الكويت، تأثير إيجابي في دعم استقرار المناطق المحررة عبر مشاريع إعادة الإعمار التي ساهمت في تحسين البيئة المعيشية ودعم الحوار المجتمعي[٢].

المطلب الثاني: مرتكزات تفعيل الحوار الوطني في العراق بعد العام ٢٠١٤

ترسيخ الحوار الوطني في العراق يتطلب بناء مرتكزات صلبة تؤسس للثقة المتبادلة بين مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية. تشمل هذه المرتكزات أبعادًا متعددة، منها الثقافية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن الحاجة لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع يعتمد نجاح أي عملية حوار وطني على إرساء هذه المرتكزات كأساس لتحقيق استدامة السلام.

١. تعزيز الثقة بين المكونات المجتمعية: الثقة المتبادلة بين مكونات الشعب العراقي هي الأساس لتفعيل الحوار الوطني. بعد ٢٠١٤، شهد العراق تحديات هائلة، مثل سيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة، وهو ما أدى إلى تعميق الشروخ الاجتماعية.

- تعزيز العدالة الانتقالية: العدالة الانتقالية تُعتبر أحد الأدوات الرئيسية لتعويض المتضررين من النزاعات. على سبيل المثال، عملت الحكومة العراقية عبر قانون تعويض ضحايا الإرهاب والنزاعات المسلحة لعام ٢٠١٥ على إعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطنين[٣].
- تضمنت السياسات الحكومية بعد تحرير المناطق المتضررة توفير برامج إعادة الإعمار والبنية التحتية لتعزيز الشعور بالمواطنة والانتماء، وهو ما ظهر في مشاريع الإسكان وإعادة بناء المدارس والمستشفيات في الموصل وصلاح الدين[٤]
- الوحدة الوطنية والتعددية الثقافية: التعددية الثقافية والدينية تمثل عنصرًا محوريًا لتعزيز الوحدة الوطنية. أظهرت المرجعية الدينية في النجف دورًا رياديًا في تعزيز هذا المفهوم من خلال خطاباتها الداعمة للتعايش واحترام الاختلافات الثقافية والدينية، حيث أكدت على أن الحوار الوطني هو الخيار الوحيد للحفاظ على استقرار العراق كدولة موحدة[٥].

٢. بناء الهوية الوطنية المشتركة: الهوية الوطنية المشتركة تشكل عاملاً جوهريًا لدعم الحوار. بعد العام ٢٠١٤، أصبحت الحاجة ماسة لتجاوز الهويات الفرعية وتعزيز مفهوم الهوية الوطنية الجامعة.

- الإصلاح الثقافي والتربوي: تركز الإصلاحات التعليمية والثقافية على غرس قيم التسامح والوحدة الوطنية. شملت هذه الجهود مراجعة المناهج الدراسية لتجنب أي محتوى يعمق الانقسامات العرقية والطائفية، مع التركيز على مواضيع التسامح والتنوع الثقافي.

---

(١)امارتيا سن، السلام والمجتمع والديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح، المركز العربي للابحاث والدراسات، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص ١٢١. وينظر كذلك: منظمة الشباب العراقية، حملة وطن واحد لتعزيز التعايش السلمي، ٢٠١٩، ص. ٢٩. وكذلك: وزارة الثقافة العراقية، برنامج أصوات من أجل السلام، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٣٤.

(٢) بعثة الأمم المتحدة، تعزيز العدالة الانتقالية في العراق، ٢٠١٨، ص. ٤٥.

(٣) مجلس النواب العراقي، قانون تعويض المتضررين من الإرهاب والنزاعات المسلحة، بغداد، ٢٠١٥، ص. ١٦.

(٤) وزارة التخطيط العراقية، خطة إعادة إعمار المناطق المحررة، بغداد، ٢٠١٧، ص. ١٢.

(٥) وزارة التربية العراقية، مراجعة المناهج الدراسية لتعزيز الوحدة الوطنية، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٣٤.

- المبادرات الثقافية: إطلاق مهرجانات وطنية مثل مهرجان "العراق يجمعنا"، الذي أقيم في بغداد عام ٢٠١٨، عزز الحوار الثقافي وأبرز التراث المشترك للمجتمع العراقي[١].

٣. التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل ركائز أساسية لدعم الحوار الوطني. إطلاق مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الإرهاب أسهم في تحسين البيئة المعيشية وتعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية. صندوق إعادة إعمار المناطق المحررة، الذي أنشأته الحكومة العراقية بالتعاون مع الأمم المتحدة، كان له دور كبير في تحسين البنية التحتية وتوفير فرص عمل للمواطنين، مما عزز الشعور بالاستقرار[٢].

٤. تمكين الفئات المهمشة: المرأة والشباب لعبا دورًا محوريًا في دعم الحوار الوطني. أُطلقت برامج لتدريب الشباب على الوساطة المجتمعية، مثل برنامج "شباب من أجل التعايش"، الذي نُفذ في الموصل وحقق نجاحًا ملموسًا في إشراك الشباب في حل النزاعات المحلية. كما شاركت النساء بشكل فعال في مبادرات المصالحة، حيث قدمن نماذج ملهمة للتعايش من خلال قيادة حملات توعية وتثقيف في المجتمعات المتضررة[٣].

٥. تعزيز الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني: تعد منظمات المجتمع المدني شريكًا رئيسيًا في دعم الحوار الوطني، حيث تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع.

- برامج التوعية والتدريب: نظمت منظمات مثل "جمعية الأمل العراقية" برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز الحوار المجتمعي وحل النزاعات بشكل سلمي في المناطق المحررة[٤].
- مبادرات التمكين المحلي: شملت مبادرات المنظمات تمكين الشباب والنساء عبر ورش عمل لتطوير مهارات الحوار والتفاوض، مثل مشروع "صوت الشباب" الذي نفذ في محافظة ديالى[٥].

الخاتمة:

يلحظ مما تقدم بأن الحوار الوطني يمثل أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية في الدول التي تواجه أزمات اجتماعية وسياسية مركبة، كما هو الحال في العراق بعد العام ٢٠١٤، الذي شهد في هذه الفترة تحولات حاسمة نتيجة التحديات التي فرضها اجتياح تنظيم داعش، والانقسامات الطائفية، والتراجع في مستوى الثقة بين مكونات المجتمع، وفي هذا السياق، وعليه تعد الأبعاد الاجتماعية ركيزة محورية لتفعيل الحوار الوطني وضمان استقراره، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في بناء تصور شامل لتعزيز الحوار الوطني في العراق. ومن اهم الاستنتاجات النى خلصت لها الدراسة:

١. مثلت مرحلة ما بعد العام ٢٠١٤ نقطة تحول في العراق؛ إذ برزت الحاجة الملحة لحوار وطني شامل لمعالجة آثار الصراع مع داعش وإعادة إعمار المناطق المتضررة وإعادة توطين النازحين.

(١) علي السعدي، الحوار الوطني وأبعاده الاجتماعية في العراق، دار الفكر، بغداد، ٢٠٢١، ص ٧٣–٧٨.وزارة التربية العراقية، مراجعة المناهج الدراسية لتعزيز الوحدة الوطنية، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٣٤. وينظر كذلك: وزارة الثقافة العراقية، تقرير مهرجان العراق يجمعنا، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٢٥.

(٢) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨–٢٠٢٢)، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٤٠. وينظر كذلك: مجلس الوزراء العراقي، برنامج تعويض المتضررين، بغداد، ٢٠٢٠، ص. ٣٠.

(٣) منظمة الشباب العراقية، برنامج شباب من أجل التعايش، الموصل، ٢٠٢١، ص. ٢٣.

(٤) جمعية الأمل العراقية، تقرير برامج المصالحة المجتمعية، بغداد، ٢٠١٨، ص. ١٨.

(٥) منظمة الأمل العراقية، مشروع صوت الشباب في ديالى، ٢٠١٩، ص. ٢١.

٢. تعرضت الثقة المجتمعية بين المكونات العراقية لضرر عميق نتيجة التهميش والإقصاء والانقسامات العرقية والطائفية، مما أدى إلى إضعاف الأواصر الوطنية، وعليه فأن عملية إعادة بناء هذه الثقة شرط أساسي لنجاح أي حوار وطني.
٣. الهوية الوطنية الجامعة تمثل الإطار العام الذي يمكن عبره تحقيق التماسك المجتمعي؛ فبدونها يبقى الحوار الوطني معرضًا للفشل.
٤. اثبتت المؤسسات المجتمعية بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمرجعيات الدينية قدرتها في تأدية دور الوسيط في حالات الأزمات، إلا أن ضعف الدعم الحكومي لها حد من فاعليتها.
٥. تمتلك القيادات الاجتماعية والدينية نفوذاً مؤثراً في بناء جسور التواصل بين المكونات المختلفة، لكنها بحاجة إلى استراتيجيات أكثر تنظيماً واستقلالية لدعم الحوار الوطني.
٦. غياب العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد الإداري يؤثران بشكل كبير على مصداقية الحوار الوطني ويقللان من فرص نجاحه.
٧. التفاوت التنموي بين المناطق العراقية، خصوصاً المناطق المتضررة من الصراعات، يعد تحدياً إضافياً يعيق تفعيل الحوار.
٨. أن غياب التخطيط الممنهج للحوار الوطني قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات بدلاً من معالجتها.

من اهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة نذكر ما يأتي:

١. يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية إطلاق برامج حكومية شفافة تهدف إلى توزيع الموارد بعدالة، وإعادة النظر في السياسات التمييزية لضمان حصول جميع المكونات على حقوق متساوية.
٢. العمل على بناء هوية وطنية جامعة تتجاوز الهويات الفرعية عبر إطلاق برامج تعليمية وإعلامية تركز على قيم المواطنة والمساواة، مع تعزيز الرموز الوطنية الجامعة.
٣. إشراك الشباب في صياغة الخطاب الوطني لتعزيز الشعور بالانتماء لدى الأجيال الجديدة.
٤. زيادة الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات المجتمعية لضمان فاعليتها كوسطاء في الحوار الوطني.
٥. تعزيز دور القيادات الدينية والاجتماعية على اعتبار انها أدوات مؤثرة في تحقيق المصالحة الوطنية، مع التأكيد على استقلاليتها عن التوجهات السياسية.
٦. ضمان عودة النازحين وإعادة تأهيل البنية التحتية في المناطق المتضررة من الصراعات كخطوة أساسية لتعزيز الثقة في الدولة.
٧. إطلاق مشاريع تنموية تهدف إلى تحقيق التوازن بين المناطق العراقية المختلفة، مما يسهم في تعزيز الحوار الوطني.
٨. تأسيس منصات حوار وطنية بمشاركة جميع الفئات والمكونات العراقية، مع إشراف جهات مستقلة لضمان نزاهة العملية.
٩. ربط الحوار الوطني بخطط تنموية طويلة الأمد تضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

المصادر:

١. ابن منظور، لسان العرب، المجلد ٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢١٤.
٢. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط ٣، ٢٠٠٤، ص ٦٥٠.
٣. الجمعية العربية للعلوم السياسية، "الحوار الوطني: رؤية شاملة"، ٢٠١٦، ص ٣٣.
٤. صالح عبد الرحمن، إدارة الأزمات وبناء السلام: دراسة مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧، ص٧٨.
٥. محمد فؤاد عبد الباسط، الحوار الوطني وآليات المصالحة الوطنية، القاهرة: دار النهضة، ٢٠١٨، ص ١١٢.
٦. تقرير الأمم المتحدة، "أهمية الحوار الوطني في تعزيز السلام المستدام"، نيويورك، ٢٠٢٠، ص ٢٥.
٧. محمد عبد الفتاح، "الحوار الوطني والديمقراطية"، ٢٠١٨. معهد بروكينغز، "أهمية الحوار الأمني في تحقيق الاستقرار"، ٢٠١٥. تقرير "دور الحوار الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي"، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦.
٨. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أهمية البعد الاجتماعي في تعزيز الوحدة الوطنية والحوار"، ٢٠١٧.
٩. منظمة اليونسكو، "التسامح وتعزيز الحوار الوطني: رؤية اجتماعية"، ٢٠١٦.
١٠. معهد الدراسات الاجتماعية، "المواطنة والمشاركة في الحوار الوطني: نحو بناء مجتمع مستدام"، ٢٠٢٠.

١١. نادية الكردي، الحوار الوطني: أسس وتجارب، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٢١، ص ٧٢.
١٢. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أهمية الحوار المجتمعي في تعزيز المشاركة"، ٢٠١٩.
١٣. تقرير مؤسسة الفكر العربي، "الحوار الاقتصادي: تحديات وآفاق"، ٢٠٢١.
١٤. معهد الدراسات الدولية، "الحوار الدولي: آليات وتعزيز التعاون بين الدول"، ٢٠١٩.
١٥. أحمد علي، الثقافة ودورها في بناء السلم المجتمعي: دراسة حالة العراق، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ١٥، ٢٠٢٠، ص. ٣٠.
١٦. نزار الكعبي، الثقافة الوطنية ومواجهة التطرف، دار النهضة، ٢٠٢١، ص. ٥١.
١٧. حسن علوان، القيم الدينية المشتركة وأثرها في الحوار الوطني، مجلة الفكر الإسلامي، العدد ١٤، ٢٠١٩، ص. ٣٥.
١٨. حيدر الخفاجي، الإعلام وتأثيره على الثقافة الوطنية، مجلة الإعلام العربي، العدد ١٢، ٢٠١٨، ص. ٥٠.
١٩. علي الأسدي، مستقبل المؤسسات الثقافية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥، ٢٠٢١، ص. ٦٢.
20. Eric Mirlin DE LaBar la notion de tresor national entre identity, Paris ;2015, p26.
٢١. محمد سعيد، إدارة التنوع الثقافي في المجتمعات المتعددة، دار الفكر، ٢٠١٨، ص. ٤٨.
٢٢. أحمد الكرخي، الديانات التوحيدية ودورها في تعزيز التعايش السلمي، مجلة الحوار الثقافي، العدد ١٢، ٢٠٢٠، ص. ٣٤.
٢٣. علي الشمري، فتوى الجهاد الكفائي ودورها في مواجهة داعش، مجلة الدراسات الدينية، العدد ١٧، ٢٠١٨، ص. ٢٣.
٢٤. حسن الجبوري، دور رجال الدين السنة في تعزيز المصالحة الوطنية في العراق، دار الحكمة، ٢٠٢٠، ص. ٣٧.
٢٥. ندى الكرخي، إعادة المهجرين ودور المرجعية الدينية، مركز الدراسات الوطنية، ٢٠٢١، ص. ٤٢.
٢٦. خالد الزبيدي، السياسة والدين في العراق ما بعد ٢٠١٤، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٥، ٢٠٢١، ص. ٣٣.
٢٧. تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، ٢٠١٨.
٢٨. البنك الدولي، تقرير تقييم الأضرار والاحتياجات في العراق، ٢٠١٨، ص. ٤.
٢٩. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير الحوار الاقتصادي بين بغداد وأربيل، ٢٠١٩، ص. ١٩.
٣٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((UNDP، تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب في العراق، ٢٠٢٠، ص. ٣٨.
٣١. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ((UNHCR، تقرير النزوح الداخلي في العراق، ٢٠١٧، ص. ١٢.
٣٢. علي الهاشمي، دراسات في الحوار الوطني: تحديات العراق، دار الجسر للنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص ٢١٧.
٣٣. لجنة المصالحة الوطنية، مبادرات المصالحة في نينوى بعد التحرير، ٢٠١٨، ص. ٢٢.
٣٤. محمد الراوي، دور القيادات الدينية في تعزيز التعايش السلمي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ٥٥.
٣٥. أحمد الهاشمي، "بناء الهوية الوطنية: تحديات وآفاق"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٥، ٢٠٢٠، ص ١١٢-١١٥.
٣٦. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير المصالحة المجتمعية في نينوى، ٢٠١٩، ص. ٢٠.
٣٧. فاطمة الزبيدي، "تمكين المجتمع المدني في العراق: دروس من التجربة الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد ١٠، ٢٠٢٢، ص ٩٦.
٣٨. سامر العبيدي، الشباب العراقي والمواطنة: آفاق التغيير، دار الكتاب العربي، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٧٨.
٣٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل مجالس السلام المحلية في العراق، ٢٠١٧، ص. ٢٥.
٤٠. علي السعدي، الحوار الوطني وأبعاده الاجتماعية في العراق، دار الفكر، بغداد، ٢٠٢١، ص ٧٣-٧٨.
٤١. حملة عيش وتعايش، تقرير المبادرات الشعبية لتعزيز التعايش، ٢٠١٩، ص. ٣١.
٤٢. البرلمان العراقي، قانون التعويض عن الأضرار الناتجة عن الإرهاب، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٣١.
٤٣. امارتيا سن، السلام والمجتمع والديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح، المركز العربي للابحاث والدراسات، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص ١٢١.

٤٤. وزارة الثقافة العراقية، برنامج أصوات من أجل السلام، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٣٤.
٤٥. بعثة الأمم المتحدة، تعزيز العدالة الانتقالية في العراق، ٢٠١٨، ص. ٤٥.
٤٦. مجلس النواب العراقي، قانون تعويض المتضررين من الإرهاب والنزاعات المسلحة، بغداد، ٢٠١٥، ص. ١٦.
٤٧. وزارة التخطيط العراقية، خطة إعادة إعمار المناطق المحررة، بغداد، ٢٠١٧، ص. ١٢.
٤٨. وزارة التربية العراقية، مراجعة المناهج الدراسية لتعزيز الوحدة الوطنية، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٣٤.
٤٩. وزارة الثقافة العراقية، تقرير مهرجان العراق يجمعنا، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٢٥.
٥٠. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، بغداد، ٢٠١٨، ص. ٤٠.
٥١. مجلس الوزراء العراقي، برنامج تعويض المتضررين، بغداد، ٢٠٢٠، ص. ٣٠.
٥٢. منظمة الشباب العراقية، برنامج شباب من أجل التعايش، الموصل، ٢٠٢١، ص. ٢٣.
٥٣. جمعية الأمل العراقية، تقرير برامج المصالحة المجتمعية، بغداد، ٢٠١٨، ص. ١٨.
٥٤. منظمة الأمل العراقية، مشروع صوت الشباب في ديالى، ٢٠١٩، ص. ٢١.